

مربي بدني ورياضي لكل شخص اجنبي الجنسية يحمل شهادة في هذا الفن مقبولة من طرف كتابة الدولة للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية.

الفصل 3 – يعتبر متعاطياً لهنة مربي بدني ورياضي ، كل شخص يلقن التربية البدنية والرياضية في معهد عمومي او في محل خاص .

الفصل 4 – المربى البدني والرياضي ملزم بحفظ السر الصناعي طبق الشروط والاحترازات الواردة بالفصل 254 من القانون الجزائي .

الفصل 5 – يتوقف تعاطي لهنة مربي بدني ورياضي على الترخيص سلفاً من كاتب الدولة للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية.

والشروط التي يسلم او يسحب بمقتضاهما هذا الترخيص يقع ضبطها بقرار من كاتب الدولة للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .

وكل تغيير في مكان تعاطي المهنة يكون خاضعاً لشرط الحصول على ترخيص جديد .

الفصل 6 – تضبط بامر شروط تعاطي لهنة مربي بدني ورياضي وشروط الاستغلال وحفظ الصحة ، والامن ، ومراقبة محلات التربية البدنية والرياضية .

الفصل 7 – يتعين على الاشخاص المستغلين لمحلات التربية البدنية والرياضية ان يبرموا حتماً عقدة تأمين تغطي مسؤوليتهم المدنية قصداً ضمانهم من الاخطار المستهدف لها بمناسبة تعاطي النشاطات الملقنة في محلاتهم .

الفصل 8 – تعاطي لهنة مربي بدني ورياضي بصفة غير قانونية يعاقب عليها بخطيئة من 50 الى 100 دينار وفي صورة العود فان مرتكب المخالفة يعاقب بخطيبة من 100 الى 500 دينار وبالسجن من شهر واحد الى 6 اشهر او باحدى عاتقين العقوتين فقط ويمكن للمحكمة علاوة على ذلك ان تاذن بغلق المؤسسة .

وتعاقب بنفس العقوبات كل مخالف لاحكام الفصل السابع من هذا القانون او لاحكام الامر التطبيقي المنصوص عليه بالفصل السادس من هذا القانون .

وعلى السلطة التي تعين مخالفات احكام الامر التطبيقي ان توجه قبل القيام بإجراءات التتبع انذاراً الى المسؤول عن محلات التربية البدنية والرياضية لحمله على اتباع النظام القانوني في اجل معين .

الفصل 9 – يجوز للاشخاص الذين يتعاطون في تاريخ نشر هذا القانون لهنة مربي بدني ورياضي منذ عامين على الاقل ان يستمروا على تعاطي نشاطهم بعد حصولهم على رخصة في ذلك من كاتب الدولة للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .

الفصل 10 – الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا القانون .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بالمنستير في 5 اوت 1967

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

الفصل 1 – الغي الفصل 2 من القانون عدد 84 لسنة 1959 المؤرخ في 21 جويلية 1959 المتعلق بـ احداث حساب خاص بالخزينة عنوانه « حساب استعمال مصاريف المراقبة المالية وجواز المضور واجزاء الارباح الراجعة للدولة » وعوض بالنص الجديد الآتي :

الفصل 2 – على الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها وعلى فروعها ان تدفع للحساب الخاص المشار اليه بالفصل الاول من هذا القانون جواز المضور واجزاء الارباح الراجعة للدولة » .

الفصل 3 – الغي الفصل 3 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 84 لسنة 1959 المؤرخ في 21 جويلية 1959 وعوض بالنص الجديد الآتي :

الفصل 3 – يمكن للعون المباشرين للمراقبة المشار اليها بالفصل الاول من هذا القانون وللوكالات الممثلين للدولة لدى الشركات المذكورة وكذلك الوكالات الذين يمتلكون تلك الشركات في المشاريع والجمعيات التي تساهم في رأس مالها ان ينتفعوا بغرامة معمولة على فوائض الحساب الخاص المشار اليه اعلاه بضيغ مقدارها وكيفية دفعها بقرار من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني » .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بالمنستير في 5 اوت 1967

رئيس الجمهورية التونسية
الحبيب بورقيبة

قانون عدد 36 لسنة 1967

مؤرخ في 5 اوت 1967 يتعلق بتنظيم تعاطي لهنة مربي بدني ورياضي (1)

باسم الشعب ،
نعن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،
بعد موافقة مجلس الامة ،
اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل 1 – لا يجوز ل احد ان يتعاطي لهنة مربي بدني ورياضي ما لم يكن تونسي الجنسية وما لم تتوفر فيه الشروط المعددة فيما يلي :

(1) لم يكن قد حكم عليه من اجل ارتكاب جنائية او حكم عليه بدون اسعاف بتاجيل التنفيذ بعقوبة سالب للحرية او بعصاب بالسجن ولو مع تاجيل التنفيذ من اجل ارتكاب الضرب والجرح او السرقة .

(2) ان يكون محراً على شهادة دولية لمربي بدني ورياضي مسلمة من معهد مدرسي للتربية البدنية والرياضية او على شهادة معترف بمعادلتها بقرار من كاتب الدولة للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .

(3) ان يكون صالح بدنياً وعقلياً لتعاطي لهنة مربي بدني ورياضي .

الفصل 2 – يجوز لكاتب الدولة للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية ان يرخص بصورة استثنائية في تعاطي لهنة

(1) الاعمال التحضيرية :
مداولۃ مجلس الامة وموافقتہ بجنسنے المنعقدة بتاريخ 26 جويلية 1967